في هذا العدد

الديموقراطيّة اللبنانيّة بين التأجيل والإرباك

في الانظمة الديموقراطية المستقرة، لا تقاس قوة النظام بنتائج الانتخابات فقط، بل بانتظام مواعيدها. فالمهل الدستورية ليست مادة تفاوض سياسي، بل هي جزء من ايقاع الدولة نفسها. اما في لبنان، حيث تدار السياسة غالبا بمنطق التسويات اللحظية، يعود الحديث عن تأجيل الانتخابات النيابية بذريعة "الاسباب التقنية" ليطرح سؤالا أعمق من مجرد موعد انتخابي: هل ما زال النظام البرلماني قادرا على حماية نفسه من ارباك طبقته السياسية؟

النقاش الدائر في الصالونات السياسية والاعلامية حول القانون الانتخابي لا يجري في المكان الطبيعي له، اي البرلمان. فالنواب الذين يفترض ان يناقشوا القانون تحت قبة المجلس، يفضلون السجال عبر الشاشات والمنابر، وكأن القانون الانتخابي شأن اعلامي لا مسألة دستورية. وهنا يتجلى الخلل المزمن في الحياة السياسية اللبنانية، حيث تتسع مساحة الكلام، وتضيق مساحة الفعل المؤسسي.

في هذا المناخ، يتردد المثل الشعبي: "هناك كلام للرعية وهناك كلام للخورية"، وهو مثل يلخص ازدواجية الخطاب السياسي في لحظات الازمات. فهناك كلام يقال للرأي العام عن اسباب تقنية وصعوبات ادارية، فيما يدور في الكواليس كلام آخر يتعلق بالحسابات السياسية وموازين القوى والهواجس الانتخابية لكل فريق. هكذا يتحول النقاش حول القانون الى مرآة لانقسام أعمق بين خطاب رسمي يطمئن، وخطاب فعلي يحسب ويؤجل وينتظر.

المسألة لا تتعلق بالتقنية بقدر ما تتعلق بالسياسة. فالدول التي تحترم نفسها لا تفاجأ بمواعيد انتخاباتها، ولا تكتشف في اللحظة الاخيرة انها غير جاهزة لها. الانتخابات في الانظمة البرلمانية موعد دوري معروف سلفا، تبنى عليه الخطط الادارية والمالية والسياسية. لذلك، فان التذرع بالأسباب التقنية يفتح باب الشك المشروع: هل المشكلة في التقنية فعلا، ام في السياسة التي تختبئ خلفها؟

التأجيل، في ذاته، ليس مجرد اجراء اداري، بل هو فعل سياسي ذو اثر دستوري عميق. فحين يرجأ استحقاق انتخابي، تتعرض فكرة التمثيل الشعبي نفسها للاهتزاز. الشرعية في الانظمة البرلمانية ليست صفة دائمة، بل عقدا زمنيا بين الناخبين وممثليهم. وكلما طال هذا العقد من دون تجديد، تآكلت شرعيته، حتى لو بقيت النصوص الدستورية على حالها.

لكن الاخطر من فكرة التأجيل نفسها، هو حالة الارباك التشريعي التي تسبقها. فالقانون الانتخابي في لبنان لم يتحول يوما الى قاعدة مستقرة للحياة السياسية، بل بقي اداة قابلة للتعديل عند كل استحقاق. كل انتخابات تسبقها ورشة تعديل او نقاش او تسوية، وكأن البلاد لا تملك قانونا دائما، بل مجموعة قوانين مؤقتة تولد على عجل وتطبق على مضض.

في لحظة يعيش فيها لبنان واحدة من أعمق ازماته الاقتصادية والاجتماعية حتى الوجودية، كان يفترض بالاستحقاق الانتخابي ان يكون لحظة تجديد سياسي واختبارا لقدرة النظام على انتاج شرعية جديدة. لكن المشهد الحالي يوحي بالعكس: نقاش اعلامي صاخب، ورشة تشريعية غائبة، واخيرا تلويح بتأجيل يطرح أكثر مما يجيب.

ان استقرار اي نظام سياسي لا يقوم فقط على التوازنات الطائفية او التسويات، بل على وضوح القواعد وثباتها. فالقانون الانتخابي يجب ان يكون معروفا قبل سنوات من موعد الانتخابات، لا ان يتحول الى مادة تفاوض في الاشهر الاخيرة. والاستقرار التشريعي هو ما يمنح النظام صدقيته، ويعطي الناخبين ثقة بأن قواعد اللعبة لن تتغير في منتصف الطريق.

لبنان اليوم امام اختبار هادئ في شكله، عميق في معناه: اما الالتزام بالمواعيد الدستورية وتجديد الشرعية عبر صناديق الاقتراع، او الانزلاق مجددا الى منطق التأجيلات والتفسيرات التقنية، بما يضعف ما تبقى من ثقة بالمؤسسات. ففي النهاية، لا تتآكل الانظمة بضربة واحدة، بل بسلسلة من التراجعات الهادئة واللكمات الصغيرة، الى ان يصبح التأجيل قاعدة، والديموقراطية مجرد سراب وتداول السلطة عنوانا لا يقرأ.

"الامن العام"